مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2022/04/04

الرقم : 3153

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

توقيف وحجز الدراجات النارية الحاملة لأسطوانات محركات بالرغم من شرائها الأصلي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

توصلت بشكاية من عدد من المواطنين الذين تعرضوا لعملية حجز دراجاتهم النارية من طرف رجال الأمن والدرك الملكي، بدعوى مخالفة، مفادها أن تلك الدراجات تحمل نوعا من حجم أسطوانات لمحركات أكبر من النوع المسجل في البطاقة الرمادية التي تم بها شراؤها من الأصل، الأمر الذي شكل مضايقة ومعاناة لأصحاب تلك الدراجات، حيث أرغموا على تعديل معطيات البطائق الرمادية لدراجاتهم، مما يشكل لهم عبءًا كبيرا، خاصة بالنسبة للمواطنين من الفئة ذات الوضعية الاجتماعية المتواضعة، والذين يتخذون تلك الدراجات وسيلة لتنقلهم وقضاء حاجياتهم اليومية، وهم يؤدون مبلغا كبيرا لواجب التأمين.

وحتى لا تكون السرعة أثناء السياقة، كما هو شأن السلوكات المرفوضة لبعض الشباب المراهق والمتهور، سببا لتلك الإجراءات المتعلقة بعملية توقيف وحجز تلك الدراجات، وجعل المواطنين العقلاء المحترمين لحدود السرعة وقوانين السير عامة ضحية لتلك السلوكات المذكورة،

فإني أسائلكم السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير العاجلة التي ستقومون بها من أجل معالجة تلك العملية المذكورة وتبعاتها، وذلك إنصافا لأصحاب الدراجات المحترمين لقانون السير، ورفعا لمعاناتهم؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ثورية عفيف